

# رسالة مفتوحة إلى جلالة الملك محمد السادس

## من الجمعية المغربية الألمانية للإرشاد وخدمة الصالح العام - دوسلدورف / ألمانيا -

حضرة صاحب الجلالة أمير المؤمنين الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية حفظه الله ورعاه وأدام ملكه ورفع قدره وحفظ عرشه،  
تحية طيبة تحمل في ثناياها كل الإحترام والتقدير نبعثها من ألمانيا إلى مولانا المنصور بالله الذي حقق بسياسته الرشيدة وعقليته المتفتحة التقدم والنجاح الملموس للشعب المغربي وكذا الإصلاحات في جميع المجالات لهذه المملكة الشريفة. وهذا يشرف المغاربة وطينا ودوليا.

أما من جهة أخرى، فنحن نفقد ما يجب أن يتبناه كل مسؤولي الإدارات والمؤسسات الممثلة للجالية المغربية بالخارج من خصال الإلتزام بالواجب، الضمير المهني، الانضباط والتضامن من أجل تبييد وتخفيف المعانات وكسب ثقة الجالية المغربية المفقودة في كثير من موصفي الإدارات الحكومية من أجل تحقيق تعاون مشترك فعال.  
أن عدم وجود هذه الخصال والسلوك الغربية لدى الكثير من المسؤولين تجعل المغاربة، خصوصا الجالية المغربية تشعر بالإحباط وتحطم المعنويات في المساهمة في بناء صرح المغرب الجديد من خلال التقارب والعمل المشترك.

### جلالة الملك،

نتوجه إلى مقامكم العالي بالله رافعين شكايئنا هذه بعدما يأسنا من سلوك بعض المسؤولين المعتمدين بقتصالية دوسلدورف من خلال سرد هذه الواقعة التالية:  
قبل ثلاثة سنوات، بالضبط يوم 15.10.2010 اتفقنا مع الوزارة المكلفة بالجالية المغربية في الخارج على إنجاز مشروع " دعم النساء والأطفال ذوي الحاجة ، وخصصت لنا هذه الوزارة 92.000 درهم ( إثنين وتسعون ألف درهم)، وذلك في المائة من البلغ المحتاج .  
توصلنا في يوم 09.06.2011 بالشطر الأول مبلغه 45.126,88 درهم.

وبعد 18 شهرا عن نهاية البرنامج بعثنا إلى السيد جمال اللثمثي، المسؤول لدى وزارة الجالية على الملفات والمساعدات المقدمة للجمعيات، وذلك يوم 06.07.2012 التقرير الأدبي والمالي حول الأنشطة التي قمنا بها مطالبين بالشطر الثاني من المبلغ المتفق عليه 46.847,00 درهم. في الوقت الذي كلفنا هذا المشروع من ميزانية الجمعية **184.238** (مائة وأربعة وثمانون ألف ومائتان وثمانية وثلاثون درهم).  
وبعد إنتظارنا لمدت ثلاثة أشهر إلى غاية 06.10.2012 ونحن لم نسمع ولا نتسلم أي جواب، بدأنا نذكر السيد اللثمثي كل سبعة أيام طيل ثلاثة أسابيع عبر البريد الإلكتروني طالبين منه الجواب. لآكن هو لم يجب على أي رسالة. وتم حاولنا طيل ثلاثت أيام وحوالي 20 مرة حتى استطاع أن يقابلنا هاتفيا. وبعد شكواتنا له، لمذا لم يجاوب على رسائنا لإليكترونة ولمذا لم يرد علينا الهاتف؟ أجاب: "ذاك الشئ الي كتب الله، أنا عندي الخدمة بزاف، انتم متى بعثتم لي الوثائق المعنية؟... من فضلكم ابعثوا لي ذاك التقرير المالي ولأدبي مرة ثانية".  
بعثنا إليه ذاك يوم 02.11.2012 مرة ثانية وانتضرنا ثلاثت أشهر أخرى ونحن لم نسمع منه شياً. وفي بداية شهر فبراير 2013 عاودنا الإتصال به عبر الهاتفية. لكن دون جدوة.

أسبوع قبل زيارة الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين في الخارج إلى مدينة دوسلدورف / ألمانيا يوم 09.04.2013 إتصل بنا السيد جمال اللثمثي لأول مرة وطلب منا الصبر والمسامحة والتخلي عن شكايئنا للرأي العام، ووعدنا بأن الشطر الثاني سيبعث لنا في مدة أقل من أسبوعين. لكن منذ ذلك الوقت إلى غاية اليوم

مضت ثمانية أشهر ولم يبعث لنا البلق المطلوب. وخلال تلك المدة قيل بين الذهاب والأياب بين القنصلية والسفارة وتحمل مشق السفر، لكن كنا كل مرة بوعود باطلة .

واستمر الوضع على هذا الحال إلى غاية 15 . 07 . 2013 حيث تمكنا من التواصل مع السيد محمد الهلالي المحاسب المالي لدى سفارة المملكة المغربية ببرلين في هذا الموضوع، حيث اقترح علينا تعيين أحد خارج جمعينا الذي يمكن له الإشراف على دراسة تنفيذ الشطر الأول من الدعم المالي والتوقيع على ذلك. وكما تشرف السيد الهلالي يوم 15.07.2013 باملاء لنا النص التالي تحت عنوان " الشهادة":

### الشهادة

أنا الموقع أسفله... (الإسم، العنوان، رقم الهاتف)  
المشرف على دراسة تنفيذ الشطر الأول من الدعم الذي خصصته المملكة المغربية - في شخص وزارة الجالية - للجمعية المغربية الألمانية للإرشاد وخدمة الصالح العام بمدينة دوسلدورف\جمهورية ألمانيا، أصرح أن مبلغ 4.033,58 يورو قد تم صرفه في سنتين 2010 - 2011، على الأنشطة التالية:

هذه الشهادة تم إعطائها للجمعية المغربية الألمانية للإرشاد وخدمة الصالح العام للإدلاء بها عند الحاجة. وحرر في دوسلدورف بتاريخ .....

الإمضاء

بهذه الشهادة قصدنا القنصلية العامة بمدينة روسلدورف يوم 16.07.2013 وطلبنا منها التصديق على توقيع الشهادة كما طلب منا السيد محمد الهلالي المحاسب المالي لدى السفارة المغرة. والسيد علال البني نائب القنصل العام رفض تصديقه على توقيع المشرف على دراسة تنفيذ الشطر الأول تحت عنوان " الشهادة".

زيادة على ذلك رفض الجملة " هذه الشهادة تم إعطائها للجمعية المغربية الألمانية للإرشاد وخدمة الصالح العام للإدلاء بها عند الحاجة" أن تكون جزءاً من النص.

وهكذا قد أعطى السيد علال البني ذلك النص عنوان " التزام" - إلا بشرط تغيير العنوان وإزالة الجملة المذكورة أعلاه يتم التوقيع. و سؤالنا، لماذا ترفضون التصديق على هذه الوثيقة، أجب: "لأنني إذا صدقت على توقيع الموقع على هذا النص تحت عنوان " الشهادة" يعني حتى انا أتحمّل المسؤولية على محتوى هذه الشهادة". الغريب هو أن في طابع القنصلية مكتوب:

"القنصلية لا تتحمل المسؤولية عن أي محتويات هذه الوثيقة"

إذن لماذا يهّم السيد علال البني نائب القنصل العام تغيير عنوان النص " الشهادة" بعنوان " التزام"؟!؟

ولماذا محي نائب القنصل الجملة المذكورة أعلاه من النص الأصلي؟!؟

في نفس اليوم 16.07.2013 بعثنا هذا النص إلى السيد محمد الهلالي إلى برلين عن طريق البريد الإلكتروني والعادي. ردا على سؤالنا يوم 17.07.2013 قال لنا محمد الهلالي أنه لا يقبل هذا النص بعنوان "التزام".

ويوم 18.07.2013 ذهبنا مرة ثانية إلى القنصلية وطلبنا من علال البني نائب القنصل أن يعيد النظر في قراره ويصادق على التوقيع الأصلي الذي يحمل عنوان "الشهادة". مع الأسف رفض طلبنا. و ثم ذهبنا إلى

القنصل العام . هذا رفض كذلك.

وفي يوم 19.07.2013 تكلمنا مع السيد جمال اللمثي والسيد محمد الهلالي المحاسب المالي لدى السفارة.

واقترح علينا انتظار قدوم القنصل الجديد الذي سيبدأ عمله في قنصلية دوسلدورف يوم 02.09.2013

ولقد انتظرنا لمدة ثلاثة أسابيع بعدما بدء القنصل العام الجديد عمله في مدينة دوسلدورف، وقدمنا لهذا يوم 24 سبتمبر 2013 تقرير الحسابات الذي اتفق عليه القنصل الجديد بالهاتف مع السيد جمال اللمطي في نصف الأسبوع الثالث من شهر سبتمبر.

وبعد انتظارنا لمدة 4 أسابيع سألنا المحاسب لدى السفارة المغربية ببرلين، السيد الهلالي، هل طلبنا أصبح جاهزا. وأجاب السيد الهلالي أنه لم يتوصل بأي جواب من القنصلية يخص موضوعنا.

ثم زرت السيد جمال، المحاسب لدى القنصلية في دوسلدورف، يوم 28.10.2013 وسألته لماذا لم يرسل التقرير الحسابي الذي دفعته له قبل 4 أسابيع. وأجاب السيد جمال هكذا: أن هناك مشكلة: "القنصل يقول أنه تم حل جمعيتكم، ولهذا فالقنصل لا يستطيع الموافقة على دفع الشطر الثاني لكم". بعد يوم واحد، بالضبط يوم 29.10.2013 ذهبت إلى المحكمة وأخذت الوثيقة من هناك تثبت أن الجمعية لا زالت مسجلة. وقدمت ذلك مع وثيقتين أخرتين صدرت مؤخرا. أحد الوثيقة تدل على أن جمعيتنا أجرت الغرفة التي تدرج فيها مجموعة من النساء (كلهن نساء مغربيات) على الترجمة من الألمانية إلى العربية من أجل تأهيلهم لمرافقة النساء المغربيات إلى الإدارات الألمانية، والوثيقة الأخرى تدل على أن المجلس البلدي لمدينة دوسلدورف يمول هذا التدريب.

بعد تقديم الوثائق قال السيد القنصل: إذن لا تزال الجمعية مسجلة ونشيطة. وثم طلب من السيد موسى عافون / الملحق الإجتماعي لدى القنصلية والمنسق بين القنصلية والجمعيات المغربية في ولاية الرين الشمالية، طلب منه أن يترجم تلك الوثائق. هنا ذكرتهم أننا ننتظر دفع الشطر الثاني منذ 16 شهر من جهة، ومن جهة أخرى لقد أنفقنا مبلغ 3.850 (ثلاثة ألف وثمانمائة وخمسين يورو) الذي دفعه لنا المجلس البلدي لمدينة دوسلدورف لتمويل لتدريب النساء المذكورة أعلاه، نفقاهن للمطلوبات أخرى حيث عاهدتنا ووعدتنا القنصلية والوزارة بأن سيدفع لنا في أقرب وقت الشطر الثاني. ولهذا فنحن في حاجة عاجلة، عاجلة في الحصول على الشطر الثاني المعني به الأمر، لأن المحاضرون لتدريب النساء ينتظرون منا دفع أجور عملهم.

وبعدما مضت مدة 14 يوم ونحن لم نسمع أي شيء من محاسب القنصلية، ترجمنا الوثائق عند المترجم المحلف، التي تدل على وجودنا المستمر في ساحة العمل الجمعي وقدمناها إلى محاسب القنصلية مطالبين منه تقديمهم إلى السيد القنصل. ولما مضى أسبوع ونحن لم نسمع أي خبر، ذهبت، أنا احمد القوراعي رئيس الجمعية، إلى محاسب القنصل، السيد جمال (إسمه العائلي لا أعرفه) يوم 19.11.2013 .

ومن حسن الحظ حضر في هذه المرة في النقاش مع السيد جمال محاسب القنصلية السيد عافون والسيد عبد اللطيف (إسمه العائلي لا أعرفه) والسيد علال البني نائب القنصل.

وبدأ السيد موسى عافون خطابه في وجود الأشخاص الثلاثة قائلا لي كما يلي: "إن ترجمة الوثائق من طرفك كانت لا لزوم لها وليس كاملة، إن الترجمة التي قمت بها أنا هي الصحيحة والكاملة. والقنصل قال لا يريد أن تزوره مرة أخرى... لكن ليست هذه المشكلة. المشكلة هي:

"كما تعلم أن القنصل العام كان الأسبوع الماضي في برلين وتاحت له الفرصة للحوار مع محمد الهلالي، المحاسب لدى السفارة المغربية، حول قضيتكم. وما يقال له من طرف محمد الهلالي هو

أولا أنه ليس لديكم المقر للجمعية حاليا، وعقد التأجير الذي احضرته للقنصلية يدل على أن الجمعية قد أجرت غرفة واحدة، وهذا التأجير محدود إلى غاية 28 نونمبر 2013 فقط،

ثانيا إن مراجعة تقرير الحسابات الذي احضرته للقنصلية تم من طرف الماحامي، هذا يجب أن يتم من طرف مراجعي الحسابات المسجل الرسمي."

فأجبت قائلا: يا عجب، كيف يعقل أن تطلق الدعاية ضدنا بأن الجمعية قد تم حلها ولهذا لا يمكن موافقة القنصلية على دفع الشطر الثاني المطلوب منكم. وبعد احضار الوثائق تعارض هذه الدعاية، يقال لنا أن الجمعية حاليا ليس لديها مقر. نحن لا نطلب المساعدة المالية للأنشطة الحالية أو المستقبلية، بل نطلب دفع الشطر الثاني للأنشطة التي انجزناها قبل سنتين. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، من يقول أنه لا يمكن دفع الشطر الثاني الينا لسبب عدم وجود المقر لجمعيتنا حاليا، إنك تعيش وتشتغل في الملحق الإجماعي لدي القنصلية منذ حوالي 30 سنة وأنت تعلم كل القوانين الألمانية والمغربية. وكما يجب أن تعلم أن القانون في ألمانيا يعطي الحق للمحامين أن

يراجوا الحسابات مثل مراجعي الحسابات المسجلين والمختصين بالحسابات. من يطلق هذا الكلام الغير المعقول الذي تقوله لي؟ "

فأجاب السيد موسى قائلا: " هذا الكلام يقوله محاسب السفارة المغربية ووزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج."

وأجبتة قلئل : "إنني متيقن أن هذا الكلام لم يأتي من محاسب السفارة المغربية السيد الهلالي؛ أنني متيقن أن المغرب والمغاربة ليسوا على هذا المستوى حتى لا يستطيعون أن يستوعبوا بأن عدم وجود المقر للجمعية أو المؤسسة أو الحزب لا يلعب دورا في إثبات وجود هذه الجهات. إن إثبات وجود الجمعية هو وجود عملها في الساحة الجمعوية."

و ثم قال السيد موسى: " إذن القنصلية تكذب؟"

وقلت له: " هل يسلم لي من طرف القنصلية كتابة على أنها ستوافق على دفع الشطر الثاني إذا أحضرت غدا عقد تأجير المقر الجديد للجمعية وتقرير الحسابات من طرف مراجعي الحسابات المسجل الرسمي ؟ لي شعور أنكم ستبحثون على سبب آخر ولو أنني حضرت هذه الدلائل المطلوبة الآن حسب قولك! وقال موسى: "إن جمعيتكم وقعت مع الوزارة أنه سيأتي إليكم المحاسب من المغرب الذي كان يجب أن تدفعوا له مخاطر الطائرة والميبة ولأكل. وهذا لم يتم . وإذا الوزارة تخلت عن هذه الإجراءات، يجب عليها أن تبلغ لنا ذلك كتابة، ليس بالهاتف. "

صحيح أن البند 10 من الإتفاقية ينص على بعث المراقب من طرف الوزارة من أجل تقييم المشروع ومراجعة الحسابات في وسط مدة إنجاز المشروع . ولكن هذا لم يأتي إلينا ولم يزور كذلك العديد من الجمعيات الأخرى التي منحت لها المساعدة مثلنا. والنقاش حول هذا الموضوع قد إنتهى، وتمت الإتفاقية هاتفيا بين جمال اللطفي ومحمد الهلالي والقنصل العام القديم والجديد على أنهم قطعوا النظر عن ما ينص عليه البند 10 من الإتفاقية يخص مجيئ المحاسب من المغرب إلينا.

إلا أن المعالجة النهائية لهذه المسألة فشلت يوم 15.07.2013 مع القنصل القديم، حيث رفض هذا المصادقة على الوثيقة المذكورة اعلاه تحمل عنوان "شهادة".

إن كلمة "شهادة" هي صحيحة، لأنها تشهد عن المشروع الذي قد تم انجازه.

أما بكلمة "التزام" يصرح المتزم أنه يلتزم بعمل يحدث في الوقت الحاضر أو سيحدث في المستقبل.

وما يملأنا أكثر باليأس الشديد والغضب هو إيجاد السبب الذي ليس له أساس من عقل الدبلوماسين والموظفين في القنصلية، وهو أن الجمعية لا يحق لها طلب بدفع ما مدين لها، إذ تم حلها أو إذ لم يكن لها مقر (المباني الخاصة لها). هذا الكلام هو اعتداء على كرامتنا، إهانة لنا ولجميع الناس ذو العقل السليم في المغرب وفي ألمانيا والبلدان الأخرى، تهديد لتماسك الشعب المغربي، إهمال المتعمدين وخيانة للوحدة الوطنية .

ولو صحيح أن الجمعية قد تم حلها، يجب على المسؤولين في القنصلية العلم بأن القانون الألماني والمغربي وباقي الدول المتقدمة الأخرى يحتم على الجمعيات أو الشركات أو المؤسسات تعيين المصفي الذي يجب عليه تصفية الحسابات في خلال 12 شهر بعد حل الجمعية. وإذا تلقى الصعوبة يمكن له تقديم ملف للإفلاس إلى المحكمة.

هنا نود ذكر بعض النقاط من الخدمات الإجتماعية التي قامت بها جمعيتنا:

1. في سنة 2002 طالبت جمعيتنا المغربية الألمانية للإرشاد وخدمة الصالح العام بأن يكون للعرب حق في بث البرامج السمعية على القنوات الألمانية العمومية باللغة العربية مثلما كانت تبث البرامج الأخرى باللغة الأم للأجناس الأخرى منذ 40 سنة. ورغم تبادل عدة مراسلات لمدة ستة أشهر تم رفض هذا الطلب من قبل صناعات القرار في هذا المجال. بعد ذلك توجهنا بالرسائل إلى أكبر رابطات المجتمع المدني منها الكنائس، النقابات، الأحزاب، المحامون، وإلى أساتذة الجامعات الألمانية المتخصصين في الإعلام، الحقوق، الفلسفة، العلوم الإجتماعية، العلوم النفسية، أصول الدين أو علوم السياسة وإلى أعضاء البرلمان طالبا منهم التضامن في هذا الموضوع. هكذا حصلنا في ظرف ثلاثة أشهر - رغم العطلة الصيفية - على توقيعات من 109 من الأساتذة المشهورين ومن 84 عضو من أعضاء المجلس الإستشاري للإذاعات العمومية وأعضاء البرلمان لولاية شمال راين فيستاليا ومن 40 رابطة الجمعيات مؤيدين لطلب جمعيتنا - مطالبين من صناعات القرار إعادة النظر في

قرارهم. بناء على ذلك تراجع المسؤولون عن قرارهم الأول واتخذوا قرارا جديدا يعطي الحق في بث الأخبار باللغة العربية لفترة 30 دقيقة في البداية و ثم 60 دقيقة كل يوم أحد.

والجدير بالذكر أن العديد من الأساتذة والمنظمات الذين دعموا هذا الطلب شكروا مبادرة جمعيتنا وهم قائلين أنهم لأول مرة يسمعون من المغاربة صوتا يستحق التقدير ولإحترام بعد 40 سنة من وجودهم في ألمانيا ويطالب بمساواس في الحقوق.

2. توازيا مع الدفاع عن إنشاء برنامج باللغة العربية على مستوى الولايات دافعت جمعيتنا عن الحق في الحصول على إمكانية بث برامج باللغة العربية للعرب على الإذاعة المحلية لمدينة دوسلدورف. لكن كذلك هنا تحقق ذلك بعد صراع وخلاف طويلين داما 6 أشهر حتى أعطي لنا الحق في بث هذه البرامج لفترة 60 دقيقة في الشهر.

3. قامت جمعيتنا في سنة 2004 بمبادرة تهدف إلى الاعتراف بالدين الإسلامي كهيئة نيابية رسمية طبقا لما نص عليه الدستور الأساسي الألماني حتى يكون للمسلمين الحق في تقرير برامج تدريس الإسلام في المدارس العمومية وتعيين معلمين لهذه الدروس - الحق الذي تتمتع بيه الديانات الأخرى. في هذا الصدد قمنا بمراسلات وزيارات ونقاشات أولية مع 12 من المساجد الكبرى ومراسلة 45 مسجدا آخر في ولاية شمال راين فيستفاليا ونحن يفسر لهم نموذج القانون الأساسي والخطوات التي يجب القيام بها. وهذه المحاولة إستغرقت سنة كاملة. وبعدما إتفق 12 مسجد على عقد اللقاء الأول بعثت الدعوة إلى 57 مسجدا للحضور. وفي هذا اللقاء حضر 12 مسجد فقط. هنا تعاهد 3 مساجد على التنسيق والإستمرار في تنظيم اللقاءات حتى يتحقق الهدف. لكن أسفا لم يتحقق ذلك.

4. الدفاع عن بقاء دروس اللغة الأم التكميلية لتلاميذ المهاجرين في المدارس العمومية في شمال راين فيستفاليا: خلال سنتي 2003 و 2004 كانت حكومة شمال راين فيستفاليا تناقش إزالة دروس لغة الأم التكميلية لتلاميذ المهاجرين. هنا شاركت جمعيتنا في عدة حوارات التي شارك فيها:

- علماء العلوم الإجتماعية
- علماء اللسانيات
- علماء الحقوق
- علماء التربية
- الأحزاب
- أعضاء البرلمان
- المنظمات المدنية الألمانية
- ومنظمات المهاجرين.

و جمعيتنا هي الوحيدة من الجمعيات المغربية والعربية التي كانت تشارك في هذه الحوارات وتدافع على بقاء هذه الدروس.

5. تنظيم الحملة الإنتخابية لمجلس الإندماج في سنة 2004 للأجانب الذين ليس لهم الحق في المشاركة في الإنتخابات المحلية:

6. الدفاع عن منح حق الإنتخابات المحلية حتى للأجانب الغير المنتمون لدول الإتحاد الأوروبي:

بعد نتيجة انتخابات البرلمان الفدرالي الألماني في سبتمبر 2005 التي أدت إلى تشكيل الحكومة من أكبر حزبين (الحزب الديمقراطي الإشتراكي الألماني والإتحاد الديمقراطي المسيحي) والتي أتاحت الفرصة لتقرير قانون يمنح الحق للأجانب المذكورين أعلاه في الإنتخابات المحلية حيث أن الحزب الديمقراطي المسيحي كان دائما يعارض منح هذا الحق. بعد تشكيل هذه الحكومة قامت جمعيتنا بتحرير عريضة تبرر إجابيات حق الأجانب في الإنتخابات المذكورة. في هذا الصدد جمعنا توقيعات من 229 أستاذ جامعي متخصص في علوم اللسانيات، الحقوق، التربية، الفلسفة، التاريخ، الإقتصاد، علم النفس، السوسولوجية والعلوم الإجتماعية وكذا من 44 منظمة تدعم العريضة التي قدمت في شهر أبريل سنة 2006 إلى لجنة اللإلتماسات للبرلمان الفدرالي. ومن حوالي 15.000 ملتمس وجه في سنة 2006 للجنة اللإلتماسات، أخذت بعين الإعتبار ثلاثة ملتمسات، منهم الملتمس الذي بادرت جمعيتنا. ونوقش هذا الملتمس في البرلمان في سنة 2007 - أسفا بدون نتيجة إجابية للأجانب

المعنيون بالأمر، وهذا الفشل يمكن أن يرجع إلى تدخل الأحزاب اليسارية لبيبنوا كأنهم هم اسباب منح هذا الحق الانتخابي للأجانب ليكسبوا أصوات المنتخبين .

7. في الربع الأول من سنة 2006 بدأت وزيرة الدولة ومفوضة الاندماج، الأستاذة مرييا بومه، بتخطيط عقد قمة للإندماج وهي تطلب من جمعيات المهاجرين أن يترشحوا للمشاركة في هذه القمة عبر توجيه ورقة موقفهم. هنا تشرفت جمعيتنا بصياغة موقف يشمل العوامل التي تدعم الإندماج والتكامل الإجتماعي والتعايش السلمي بين الفئات الشعبية، ووجهنا هذا الموقف للوزيرة بمشاركة اتحاد الجاليات العربية في ألمانيا. وأخذ هذا الموقف من خلال محتواه من أهم المواقف الأخرى التي ترشحت بها الجمعيات الأخرى من أجل قبول مشاركتهم في هذه القمة وصياغة خطة الإندماج. وهكذا شاركت في اللقاء الأول لتهيئ قمة الإندماج ووضحت فكرتي حول الإندماج الذي يعطي الثمرات.

إن العمل الذي قامت به جمعيتنا مثل العمل المذكور أعلاه لم تقم به أي جمعية مغربية أو عربية في ألمانيا، العمل الذي يشرف المغاربة والمغرب أمام كل الأجناس وبالأخص أمام إخواننا العرب.

لكن أسفا شديدا أن السيد موسي عافرون من الملحق الإجتماعي وفي نفس الوقت من مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين في الخارج لا يبلغ إلا الخبر الذي يحطم الأفراد والجمعيات التي تقوم بالعمل يشرف كل المغاربة. هذا الأخ موسى لا يريد أن يذكر ويقدر العمل الذي خفضت ولا زالت تخفض له جمعيتنا من خلال تفويض عمله لنا يتمثل في بعث المغاربة إلينا الذين يزورونه في القنصلية ويطلبون منه الإرشادات. إنه يبعث هاؤلاء الراغبين في الإرشادات إلينا ليسهل عليه العمل. ونحن نتخلى عن عملنا ونضحي بوقتنا في المساء بعد إنهاء عملنا وفي نهاية الأسبوع وفي أيام العطلة.

هذا الأخ موسى لا يريد أن يبلغ الخبر حول جمعيتنا التي بادرت في تنظيم المظاهرة التضامنية مع الجمعيات الإسبانية في مدينة دوسلدوف بعد عملية الإرهاب في إسبانيا يوم 11.03.2004 كتظامن مع الشعب الإسباني. وكذا لا يبلغ الخبر على جمعيتنا التي جمعت وحدها 30 في المائة من المشاركين في المظاهرة أمام السفارة الجزائرية في مدينة بون تطلب إطلاق سراح مصطفى سيدي مولود الذي كان أعتقل من سبب موقفه من قضية الصراء الغربية.

بجانب هذا العمل المذكور أعلاه في 7 نقاط قمنا بتنظيم المقابلات / استجوابات بين المغاربة وعديد الطلاب الذين يحتاجون إلى موضوع الهجرة والاندماج لكتابة الدبلوم، وشاركنا في عدة لقاءات المجتمعات المدنية ومؤسسات الحكومية ومآتمرات الأحزاب في ألمانيا، لأننا نكوننا مغاربة ونعتبر من قبل الناس مغاربة نرى وجه المغاربة جزء لا يتجزأ من وجهنا ولا نرضى أن ننظر إلينا الأجناس الأخرى وتقول لنا أن ليس هناك وجود المغاربة في الساحة الإجتماعية والسياسية في ألمانيا. وكلما وأيمنا طرحت مسألة السحراء "الغربية" على هامش هذه اللقاءات، دافعنا على موقف الحكومة المغربية والشعب المغربي من قضية الصحراء المغربية.

في الوقت الذي قمنا بكل هذه الأعمال، لم يكن لدينا غرف خاصة بجمعيتنا، التي يسميها موسى عافرون مقر الجمعية.

لهذا نلتمس من جلالتم يا مولانا، ونلتمس من عطفكم ورعايتكم السامية أن تقوموا بإصدار تعليماتكم السامية قصد التدخل العاجل للنظر في سلوك الموظفين المذكورين أعلاه وللنظر في موضوع شكوتنا هذه. فنحن محتاجين عاجلا للمبلغ المنتظر من وزارة اللجالية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى و بركاته

الجمعية المغربية الألمانية للإرشاد وخدمة الصالح العام

Marokkanisch-Deutsche Assoziation.V.

احمد الفوراعي

c/o Bundesverband Deutsch Arabischer Vereine

Karlstraße 20

40210 Düsseldorf

Tel: 0049(0)211 17936680

Mobil: 004917672636285  
E-Mail: [info@marokko-dabg.de](mailto:info@marokko-dabg.de)  
[elkourai@t-online.de](mailto:elkourai@t-online.de)  
[www.marokko-dabg.de](http://www.marokko-dabg.de)